الكونغرس يحاول تقييد صلاحيات بايدن

البيت الأبيض: الحكومة لا تطلب مشورة ترامب

واشنطن – «وكالات» : رفض البيت الأبيض انتقادات الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب لسياسة الهجرة التي يتبعها خليفته جو بايدن.

وقالت المتحدثة باسم الإدارة الأمريكية جين ساكي الجمعة، إن «الحكومة لا تطلب مشورة ترامب بشأن الهجرة»، وأضافت قائلة إن «سياسته بشأن الهجرة على مدار السنوات الأربع الماضية لم تكن غير إنسانية فحسب، بل كانت غير فعالة».

وذكرت ساكي «سنمضي في طريقنا الخاص وسيكون جزءاً منه معاملة الأطفال بإنسانية واحترام وضمان أمنهم عندما يعبرون الحدود».

وسبق أن هاجم ترامب حكومة بايدن بشدة بشأن الهجرة، وكان ترامب اتخذ مساراً صعباً بشكل خاص في سياسة الهجرة وحاول بطرق مختلفة عزل البلاد وجعل الهجرة إلى الولايات المتحدة أكثر صعوبة، وكان بناء جدار عازل على الحدود مع المكسيك أبرز مثال على ذلك.

من ناحية أخرى كتب ميخائيل خودريونوك، في «غازيتا رو»، حول مشروع قدّم إلى مجلس الشيوخ للحد من صلاحيات رئيس الولايات المتحدة في استخدام القوة.

وذكر المقال، يناقش الكونغرس الأمريكي إمكانية تقييد صلاحيات الرئيس بايدن في استخدام القوة العسكرية في الخارج. علماً بأن أعضاء الكونغرس حاولوا تحقيق ذلك حتى في عهد دونالد ترامب، لكن الضربات الجوية الأخيرة في سوريا جعلت هذه القضية ملحة مرة أخرى، بحسب ما ذكر موقع «روسيا اليوم» الإخباري.

الرئيس الأمريكي خلال اجتماع مع اعضاء في الكونغرس

يشار إلى أن الداعمين الرئيسيين للحد من سلطة الرئاسة، هم من رفاق رئيس الدولة الحالي في الحزب الديمقراطي.

قدمت مجموعة من أعضاء الكونغرس، من الحزبين الجمهوري والديمقراطي، الأربعاء، تشريعاً لإلغاء صلاحيات العامين 1991 و2002 التي تسمح للرئيس باستخدام القوة العسكرية في الشرق الأوسط على خلفية تصاعد التوترات بين الولايات المتحدة وإيران.

وطرح المبادرة بشأن هذا القانون وصاغ المشروع السيناتور تيم كين (ديمقراطي عن فرجينيا) وتود يونغ (جمهوري عن ولاية إنديانا).

يأتي ذلك بعد أن اشتكى المشرعون الأمريكيون من أن الرئيس جو بايدن لم يُخطر الكونغرس الأمريكي أو يطلب موافقته قبل سماحه بتوجيه الضربات الجوية على سوريا الأسبوع الماضي.

حتى إن «الشكاوى جاءت من بعض حلفاء جو بايدن في الحزب الديمقراطي، فهم يرون أن الرئيس بالغ في القصف».

في الوقت الذي رحّب فيه الجمهوريون بهذه الخطوة.

إنما في مجتمع الخبراء الروس يشككون في أن تكلل بالنجاح محاولة الكونغرس للحد من السلطة الرئاسية في استخدام القوة العسكرية في الخارج.

وقال نائب مدير مركز تحليل الاستراتيجيات والتقنيات، قسطنطين ماكينكو: «سؤال كبير ما إذا كانت مجموعة أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكيين قادرة على إيصال نواياها للحد من سلطات جو بايدن العسكرية إلى أي نتيجة منطقية. على الأرجح، ستظل مبادرات المشرعين الأمريكيين مجرد بروتوكول نوايا».

من جهة أخرى تدرس وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) طلباً قدمته شرطة الكونغرس من أجل تمديد مهمة الحرس الوطني الأمريكي القاضية بحماية المبنى لمدة شهرين بعد هجوم 6 يناير، كما قال الناطق باسم الوزارة جون كيربي.

وأضاف كيربي خلال مؤتمر صحافي «تلقينا طلبا رسميا من شرطة الكابيتول لتمديد فترة وجود الحرس الوطني لحماية الكونغرس»، موضحا أن التمديد سيغطي «الشهرين المقبلين».

ولم يذكر ما إذا كان الطلب قدّم بسبب تهديدات محتملة، لكن القائد الموقت لشرطة الكونغرس يوغانادا بيتمان تحدث الشهر الماضي عن تهديدات من جماعات متطرفة لمنع الرئيس جو بايدن من إلقاء خطابه الأول أمام المشرعين في الكونغرس.

ولم يعلن موعد هذا الخطاب السنوي الذي يلقيه الرئيس الأمريكي أمام المشرّعين في مجلسي الكونغرس، وهو التزام دستوري يحدد خلاله مسار عمله.

ورداً على سؤال عن خطورة التهديد المحيط بمبنى الكونغرس بينما لم تتحقق شائعات عن هجمات كان يفترض أن تحدث الخميس، أكد المتحدث باسم الكونغرس أن «الأمور تغيرت منذ 6 من يناير».

ويخضع الكابيتول لحراسة مشددة منذ 6 يناير عندما تجمع آلاف من أنصار دونالد ترامب أمامه عقب خطاب حماسي ألقاه ترامب الذي كان لا يزال رئيساً في ذلك الوقت، وطلب منهم منع المسؤولين المنتخبين من المصادقة على فوز جو بايدن في الانتخابات الرئاسية.

اليونان تتخذ إجراء لمواجهة التهديدات التركية

اليونان تتخذ إجراء لمواجهة التهديدات التركية

أثينا – «وكالات» : أعلنت اليونان عن زيادة في مدة الخدمة العسكرية للمجندين الذين يعملون في الجيش من 9 أشهر إلى 12 شهرًا، اعتبارًا من مايو القادم، وذلك ضمن مساعيها لتعزيز قدرات القوات المسلحة وسط توتر مع الخصم الإقليمي تركيا.

والقرار الذي تمّ إعلانه، الجمعة، سوف يجعل الخدمة العسكرية متماشية مع مدة التجنيد في البحرية والقوات الجوية، بحسب ما أفادت صحيفة «أحوال» التركية.

وسوف تبقى فترة التسعة أشهر فقط لمجندي الجيش الذين يتطوعون للانضمام إلى خدمات القوات الخاصة أو الخدمة في المناطق الحدودية طوال فترة خدمتهم بالزي العسكري.

بدأت اليونان العام الماضي تنفيذ برنامج تحديث عسكري كبير سيشمل ترقية أسطولها من الطائرات المقاتلة القديمة من طراز F-16 بالإضافة إلى شراء الجيل الجديد من طائرات رافال الفرنسية الصنع، وطلب فرقاطات جذب اهتماماً كبيرًا من المنافسين من صناع الأسلحة في الولايات المتحدة وأوروبا.

هناك خلاف بين اليونان وتركيا المجاورة بشأن الحدود البحرية وحقوق التعدين في بحر إيجه وشرق البحر المتوسط، مما تسبب في حشد بحري متوتر في المنطقة العام الماضي.

وقبل أيام، قال السفير الأمريكي في اليونان جيفري بيات، إنّ «بلاده مستعدة لبيع مقاتلات إف35- لأثينا».

وأشار إلى حاجة اليونان، التي تُسابق الزمن لتقوية سلاح الجو في ظل استفزازات تركيا، إلى البنية التحتية اللازمة من أجل ضم المقاتلات المذكورة لقواتها الجوية.

ولفت إلى أن شراء أثينا فرقاطات اقترحتها الولايات المتحدة من أجل الأسطول اليوناني من شأنه أن يُسهم في تعميق العلاقات الاستراتيجية بين البلدين.

وتطرق بيات إلى المحادثات الاستكشافية بين تركيا واليونان، فأكد أن الولايات المتحدة تدعمها. وأردف: «ترغب الولايات المتحدة في بقاء المحادثات بمسارها، والكرة الآن في ملعب أنقرة».

كانت واشنطن أعلنت نهاية العام الماضي أيضاً أنها مستعدة لبيع الطائرات إلى اليونان العضو في حلف شمال الأطلسي بعد استبعاد تركيا من برنامج شرائها، وذلك بعد أن تسلمت صواريخ الدفاع الجوي الروسية «إس.400».

وكان الطيارون الأتراك قد تلقوا تدريبات على الطائرات المقاتلة في الولايات المتحدة قبل إلغاء واشنطن للتعاون بين البلدين بهذا الشأن.

وكانت اليونان التي دخلت في مرحلة توتر كبير مع تركيا نتيجة استفزازات الأخيرة في شرق المتوسط، قد عقدت صفقة مماثلة مع فرنسا للحصول على طائرات رافال العسكرية المتطورة، فضلاً عن الحصول على مزيد من الأسلحة الحديثة من دول أخرى.

وقال موقع «ريل كلير ديفنس» الإخباري العسكري المرتبط بالبنتاغون، في ديسمبر الماضي، إن «اليونان قد تنتزع دور تركيا كقوة جوية رائدة لحلف شمال الأطلسي في شرق البحر المتوسط».

رئيس الوزراء الباكستاني يحظى بثقة البرلمان

رئيس الوزراء الباكستاني عمران خان

إسلام أباد – «وكالات» : فاز رئيس الوزراء الباكستاني عمران خان، في تصويت على الثقة في البرلمان أمس السبت، حسبما أعلن رئيس البرلمان بعد التصويت.

وحصل خان على تأييد 178 نائباً من 340 عضواً في الجمعية الوطنية، مجلس النواب الذي ينتخب رئيس الوزراء.

وقاطع جميع أعضاء المعارضة البالغ عددهم 160 عضواً التصويت الذي دعا إليه خان، بعد هزيمة حزبه في انتخابات مجلس الشيوخ الحاسمة.

هونغ كونغ ترجئ البت في الإفراج عن 11 ناشطاً

الشرطة تعتقل محتجين في هونغ كونغ

«وكالات» : أرجأت إحدى محاكم هونغ كونغ، أمس السبت، جلسات استماع للافراج بالكفالة عن 11 ناشطاً مواليا للديمقراطية يواجهون اتهامات بموجب قانون الأمن الوطني.

وقال قاضي المحكمة العليا إستر توه إن «جلسات الاستماع سوف تعقد في 11 و13 مارس بحسب ما ذكرته وكالة «بلومبرغ» للأنباء.

وسوف يظل المدعي عليهم، وهم ضمن مجموعة من 47 شخصاً محتجزين على ذمة القضية.

كانت جلسات المحاكمة قد بدأت، الإثنين الماضي، ويواجه الاشخاص الـ47 أولاً اتهامات بالتآمر لتقويض سلطة الدولة العام الماضي، وهي إحدى الانتهاكات الأربعة لقانون الأمن القومي الجديد، الذي فرضته بكين.

احتجاجات جديدة في ميانمار والأمم المتحدة منقسمة

«وكالات» : يواصل المتظاهرون المؤيدون للديموقراطية احتجاجاتهم اليوم السبت في ميانمار، غداة اجتماع جديد لمجلس الأمن الدولي المنقسم حول الرد على «النداءات اليائسة» للسكان.

وتواصل المجموعة العسكرية حملتها القمعية العنيفة، فقد قتل ما لا يقل عن 55 شخصاً منذ بدء الانتفاضة السلمية ضد انقلاب الأول من فبراير الماضي الذي أطاح حكومة أونغ سان سو تشي المدنية.

ورغم ذلك، لم تضعف التعبئة في كل أنحاء البلاد، وفي لويكاو (وسط) رفع مئات الأشخاص من بينهم مدرسون يرتدون الزي الرسمي الأخضر والأبيض، لافتات تدعو إلى العصيان المدني، وكانت الحشود تهتف «ثورتنا يجب أن تنتصر» و«إذا ذهبت إلى العمل فأنت تساعد الديكتاتورية».

وكان لدعوات الإضراب تأثير كبير على بعض قطاعات الاقتصاد الهش أصلاً في البلاد، مع عدم قدرة المصارف على العمل إضافة إلى أن المستشفيات مغلقة والمكاتب الوزارية فارغة، وحضت وسائل الإعلام التابعة للحكومة الموظفين على العودة إلى العمل وإلا سيتم فصلهم بدءاً من 8 مارس الجاري.

وفي حي سان شونغ في رانغون عاصمة البلاد الاقتصادية، دمرت الشرطة حواجز موقتة أقامها متظاهرون مستعينين بإطارات قديمة وأكياس رمل وأسلاك شائكة، وأطلقت الغاز المسيل للدموع والقنابل الصوتية لتفريق التجمعات الصغيرة لكن تمت إعادة نصب الحواجز بعد رحيل الشرطة.

وقال الناشط ماونغ ساونغخا «في ثوراتنا السابقة لم ننتصر أبداً، هذه المرة يجب أن نقاتل مع جيل الشباب من أجل تحقيق النصر».

وقطع خدمة الإنترنت وموجة توقيفات واللجوء إلى القوة الميتة، الجنرالات الانقلابيون مصممون أكثر من أي وقت مضى على إطفاء رياح التمرد التي تهب على البلاد.

و الجمعة قتل شاب يبلغ من العمر 26 عاماً بالرصاص في رقبته خلال تجمع حاشد في وسط ماندالاي، وأفادت منظمة غير حكومية عن عمليات دهم لابنية سكنية ومستشفى على الحدود التايلاندية.

ويأتي ذلك بعد 48 ساعة من اليوم الذي سُجّلت فيه الحصيلة الأكبر للقمع الأربعاء الماضي، عندما أطلقت قوات الأمن على الحشود الرصاص الحيّ وقتل 38 شخصاً على الأقل، بحسب الأمم المتحدة.

ودفن ضحيتان يبلغان من العمر 18 عاماً، وكانت الحشود تردد «لن نسامحكم حتى نهاية العالم»، وفي اليوم السابق، لفت نعوش ثلاثة آخرين بالعلم الأحمر الذي يرمز إلى حزب سو تشي خلال جنازاتهم، ولكن لا شيء يؤثر على الجنرالات الذين يستغلون أيضاً انقسامات المجتمع الدولي.

وفشل مجلس الأمن الدولي الذي عقد أمس في التوصل إلى اتفاق على إعلان مشترك، وذكرت مصادر دبلوماسية أن المفاوضات بشأن النص ستستمر الأسبوع المقبل.

وقالت السفيرة البريطانية باربرا وودوارد بعد الاجتماع الذي عقد بمبادرة من المملكة المتحدة «نحن مستعدون للنظر في فرض عقوبات دولية وفق ميثاق الأمم المتحدة إذا استمر الوضع في التدهور».

تجدد المظاهرات في ميانمار

وأعلنت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي اتخاذ تدابير قسرية، لكن مراقبين يحضون على المضي قدماً في الحظر الدولي على تسليم الأسلحة، وهو قرار يتطلب موافقة جميع أعضاء المجلس.

ومع ذلك، رفضت بكين وموسكو الحليفتان التقليديتان للجيش البورمي ومصدرتا الأسلحة إلى البلاد، التحدث عن «انقلاب»، كما أشارت وكالة أنباء الصين الجديدة بداية فبراير(شباط) الماضي للأحداث على أنها «تعديل وزاري» بسيط.

وقال السفير الصيني تشانغ جون أمس إن «بلدنا تربد أن تكون جارا صديقا»، محذراً من العقوبات التي من شأنها أن تزيد التوترات سوءاً أو تزيد الوضع تعقيداً، إلا أن الجيران الإقليميون الآخرون لا صوت لهم.

وكانت سنغافورة المستثمر الأول في البلاد، الوحيدة التي استنكرت الاحداث الجارية في بورما من خلال وزير خارجيتها فيفيان بالاكريشنان الذي قال إنها «وصمة عار وطنية»، لكنه أشار أيضاً إلى أن أي ضغط خارجي على المجموعة العسكرية لن يكون له أي تأثير يذكر.

وفي هذا السياق، يبدو من غير المرجح أن تلقى الدعوة إلى «الوحدة» التي أطلقتها مبعوثة الأمم المتحدة الخاصة إلى ميانمار كريستين شرانر برغنر، آذاناً صاغية، وقالت إن «الآمال التي وضعها (البورميون) في الأمم المتحدة وأعضائها يتضاءل»، وأضافت أنها تتلقى مئات «المناشدات اليائسة» يومياً من الأمهات والطلاب والمسنين.

وقد أوقف أكثر من 1700 شخص منذ الانقلاب، من بينهم حوالى 30 صحافياً، وفي مواجهة الوضع الذي يستمر في التدهور، بدأ البورميون الفرار للاحتماء في الهند المجاورة، من بينهم ثلاثة شرطيين رفضوا المشاركة في عمليات القمع، وفقاً للشرطة الهندية.

ولم ترد المجموعة العسكرية التي تشكك في نتيجة انتخابات نوفمبر الماضي، التي فاز بها حزب أونغ سان سو تشي بأغلبية ساحقة، على اتصالات متعددة.

من جهة أخرى دعت مبعوثة الأمم المتحدة الخاصة لميانمار، مجلس الأمن الدولي إلى اتخاذ إجراء ضد المجلس العسكري الحاكم بعد مقتل محتجين خلال تحديهم المتواصل لقوات الأمن في مظاهرات ضد الانقلاب الذي وقع الشهر الماضي.

وغرقت تلك الدولة الواقعة في جنوب شرق آسيا في حالة من الاضطراب، منذ أن أطاح الجيش بالزعيمة المنتخبة أونج سان سو تشي، واحتجزها في الأول من فبراير مع استمرار احتجاجات وإضرابات يومية أدت إلى خنق قطاع الأعمال وإصابة الإدارة بالشلل.

وتقول الأمم المتحدة إن أكثر من 50 محتجاً قتلوا، منهم ما لا يقل عن 38 يوم الأربعاء وحده.

ويطالب المحتجون بالإفراج عن سو تشي واحترام انتخابات نوفمبر (تشرين الثاني) التي فاز بها حزبها بأغلبية ساحقة لكن الجيش رفضها.

وقالت المبعوثة الخاصة كريستين شرانر بورجنر خلال جلسة مغلقة لمجلس الأمن الدولي، وفقاً لنسخة من تصريحاتها اطلعت عليها رويترز: «إلى أي مدى يمكن أن نسمح لجيش ميانمار أن يفلت من العقاب؟».

وأضافت «من المهم أن يكون هذا المجلس حازماً ومتماسكاً في تحذير قوات الأمن والوقوف إلى جانب شعب ميانمار بحزم لدعم النتائج الواضحة لانتخابات نوفمبر».

ولم يرد متحدث باسم المجلس العسكري على اتصالات للتعليق على ذلك.

ويقول الجيش إنه يتحلى بضبط النفس في وقف الاحتجاجات، لكنه قال إنه لن يسمح لها بتهديد الاستقرار.